

تأثير إدارة المخاطر على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة تطبيقية لمؤسسة ميناء تنس بولاية شلف
خلال الفترة (2018-2020)"

**The impact of risk management on the financial performance of the
economic institution - An applied study of the Port of Tennis Corporation
in the state of chlef during the period (2018-2020)"**

سكندري فاطمة زهراء¹ ، علي بن يحيى عبد القادر²

¹ جامعة حسيبة بن بوعلي، مخبر العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات دول الشمال الافريقي واختيار مدى امكانية انشاء اتحاد
اقتصادي موحد لها - الشلف (الجزائر)، fz.skandri96@univ-chlef.dz

² جامعة حسيبة بن بوعلي، مخبر العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات دول الشمال الافريقي واختيار مدى امكانية انشاء اتحاد
اقتصادي موحد لها - الشلف (الجزائر)، a.alibenyahia@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2023/03/31

تاريخ القبول: 2023/03/04

تاريخ الارسال: 2022/04/10

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، وهذا من خلال اسقاطها على حالة مؤسسة ميناء تنس، وقد تمت معالجة الموضوع من خلال تحليل وتتبع تطور مجموعة من المؤشرات الخاصة بتقييم المخاطر، وكذا مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة بما يسمح من تقديم قراءة حول العلاقة بين مؤشرات الدراسة. وقد تبين أن مؤسسة ميناء شلف تعتمد مقارنة خاصة لإدارة وتقييم المخاطر، وخاصة المخاطر المالية وقد كان ذلك واضحا بتحسين مؤشرات الأداء المالي مثل رأس المال العامل والخزينة.
كلمات مفتاحية: المخاطر المالية، ادارة المخاطر، الأداء المالي، مؤسسة ميناء تنس.

تصنيفات JEL : G01, G32, p27

Abstract:

This study aims to assess the impact of risk management on improving the financial performance of economic institutions, by projecting it to the case of the port of Tennis corporation.
Read about the relationship between the study indicators. It was found that the Chlef port corporation adopts a special approach to managing and evaluating risks, especially financial risks, and this was evident by improving financial performance indicators such as working capital and treasury.

Keywords: financial risks, risk management, financial performance, Port of Tennis Corporation.

JEL Classification Codes : G01, G32, p27.

المؤلف المرسل: سكندري فاطمة زهراء ، الإيميل: fz.skandri96@univ-chlef.dz

المقدمة:

تواجه المؤسسات الاقتصادية العديد من المخاطر أثناء ممارستها لنشاطها، ولعل أهم العقبات التي تواجهها وتحد من تحسين أدائها ما يرتبط بطبيعة المخاطر التي تعترضها أثناء ممارسة أنشطتها، خصوصا المنافسة، التطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات، وقد تعددت اليوم المخاطر التي قد تواجه المؤسسات الاقتصادية وتفاوتت درجة خطورتها من مؤسسة لأخرى. إن الاهتمام بدراسة وتحليل طبيعة المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية تعتبر ضرورة حتمية لضمان استمرارية المؤسسة في السوق، وعليه يتطلب من المؤسسات الاقتصادية المعاصرة أن تولي اهتماما بالغا لإدارة المخاطر وكيفية التحكم فيها من أجل اتخاذ القرارات المناسبة والتي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المسطرة.

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة من أجل التحقق من بلوغها الأهداف المراد تحقيقها، قد ازدادت أهميتها في ظل تعقد و توسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية ، لاتسام السوق بالمنافسة التامة، حيث أصبح لزاما على المدير التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، بحيث يجب على المدير المالي القيام بمجموعة من الدراسات قبل اتخاذ أي قرارات مالية استراتيجية، من الدراسات التي يقوم بها المدير المالي هي تقييم الأداء المالي و التي تشمل تحليل مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية.

وعليه يتم طرح السؤال الرئيسي التالي: ما مدى تأثير إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي لمؤسسة ميناء تنس بالشلف؟ ؟

من السؤال الرئيسي يمكن أن نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أثر خطر انخفاض التدفق النقدي على زيادة رأس المال العامل بمؤسسة ميناء تنس؟

- هل تمتلك مؤسسة ميناء تنس المفاتيح الأساسية لإدارة المخاطر بشكل فعال؟

أهداف الدراسة:

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى عرض تجربة مؤسسة ميناء تنس في تقييم مجموع المخاطر التي تعترضها، بما يمكننا من الوقوف على النتائج المتوصل إليها من حيث مستويات أدائها المالي.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من الأهمية المتزايدة لإدارة المخاطر وأثرها في تحسين الأداء المالي لمؤسسة ميناء تنس، والتي بشأنها أن تؤثر على الوضعية المالية للمؤسسة واختبار جدوى مؤشرات تقييم المخاطر المالية بالمؤسسة، فالتحكم في المخاطر من شأنه التحكم في التكاليف التي قد تنجم عنها، وهو ما له أثر إيجابي على أرباح المؤسسة وبالتالي زيادة أدائها المالي.

المنهج المتبع:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي للمساهمة في تحليل البيانات المقدمة من طرف مؤسسة ميناء تنس بالشلف، وذلك بالاعتماد على بيانات قوائمها المالية وكذا بعض الوثائق الداخلية الخاصة بمؤشرات تقييم المخاطر.

الدراسات السابقة:

دراسة (صالح عبد الرحمن محمد أحمد الشيخ، 2009) حيث كان الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على اثر ادارة المخاطر في اتخاذ قرارات الائتمان وفق مقررات بازل، للوصول الى نتائج وتوصيات تسترشد بها البنوك عند اتخاذ قراراتها الائتمانية لتقليل نسبة التعثر وتفادي اتخاذ قرارات ائتمانية تنتهي بتعثر العملاء طالبي الائتمان قدر الامكان، وتوصلت الدراسة الى أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ادارة المخاطر وعملية اتخاذ قرارات الائتمان، وان قياس درجة مخاطر العميل طالب الائتمان محدد من محددات اتخاذ قرار منح الائتمان.

دراسة (منتصر أحمد حجازي وآخرون، 2021) كان الهدف منها هو دراسة أثر كل من ادارة مخاطر الائتمان وادارة مخاطر السوق وادارة مخاطر التشغيل على ربحية البنوك الاسلامية في قطاع غزة، وقد خلصت الدراسة الى ان مستوى ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية جاءت مرتفعة، وأن البنوك الاسلامية تجمع معلومات كافية حول العملاء قبل منح التسهيلات المصرفي، وانه توجد آليات وخطط محددة لإدارة مخاطر السوق ومواجهتها، وتبين وجود اهتمام بتفعيل آليات التواصل بين اقسام البنك لإدارة العمليات التشغيلية.

دراسة (سراح موصو، 2019) هدفت الدراسة الى التعرف على تقييم الاداء المالي وأهميته بالنسبة لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC الاردن) خلال الفترة 2013-2018 وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية، وتوصلت الدراسة الى ان اداء البنك محل الدراسة كان جيدا خلال هذه الفترة وذلك من خلال تحقيق معدلات ربحية جيدة ، وتوفره على السيولة الكافية التي تجعله بعيدا عن المخاطر.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنه على الرغم من تعدد الدراسات التي تعرضت لموضوع ادارة المخاطر من جوانب مختلفة الا أن هناك ندرة في الدراسات التي تعرضت لموضوع تأثير ادارة المخاطر على الاداء المالي بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، لذلك ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها هو التركيز على دراسة أثر وعلاقة ادارة المخاطر على الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية وذلك بإسقاطها على مؤسسة ميناء تنس بالشلف.

1- إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية:

1-1- مفهوم المخاطر:

تزايد الاهتمام بموضوع المخاطر في المؤسسة من قبل الباحثين، وتعددت الرؤى والمقاربات بما يسمح بالتحكم فيها من خلال مؤشرات كفيّة بتقدير آثارها وأبعادها. وقد تعددت التعاريف حول مفهوم المخاطر فمن الباحثين من يرى بأن:

المخاطر هي الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل الى نتيجة متوقعة أو مأمولة (مُجد أحمد الشيخ ، 2009، ص 28)، أو في نفس الوقت أقل يقين من المحتمل أن تؤثر على الأعضاء والأصول والنشاط التجاري و لتعديل أصولها ونتائجها، يعتمد هذا التعريف على التعريف الحالي للمخاطر، مع التركيز بشكل أكبر على العواقب المالية للمخاطر

(Ouattara & Assienin ، 2016 ، p03)، كالتغيرات في أسعار السوق، ولكن هذا قد يؤدي إلى خسائر كبيرة على وجه الخصوص ومزعجة لأنها في كثير من الأحيان تكون غير متوقعة (Benaichouche, 2018, p31)، ولذلك يمكن اعتبار المخاطر على أنها حدث أو سلسلة من الأحداث العشوائية التي تجعل عواقب الاجراء من قبل الفرد أو المنظمة غير مؤكدة، يصبح هذا الخطر شكلا من أشكال الجمع بين ظاهرة تولد الخطر وفعل بشري (larkeche, p. 76).

من خلال ما سبق نستنتج أن المخاطر هي الاختلاف بين التوقعات والنتائج أي احتمال وقوع خسارة معينة مادية كانت أو معنوية قابلة للقياس نتيجة وقوع حادث مفاجئ.

1-2- ادارة المخاطر:

تمثل ادارة المخاطر سلسلة من الخطوات التي تساعد الفريق على فهم المخاطر ووضع الخطط لتقليل تأثيرها (Nehari & Belmokhtar, 2012, p. 276)، وأخذ الترتيبات للحد من حدوث المخاطر أو التقليل من خطورة العواقب (Benharrat, 2020, p03)، من خلال مجموعة الأساليب العلمية التي يجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر، من أجل منع أو تقليل الخسائر المادية المحتملة ومن ثم الحد من ظاهرة عدم التأكد (عزمي سلام، شفيوي، 2007، ص41)، عن طريق فهم ومعالجة المخاطر والفرص المتعلقة بتنظيم المعلومات التي قد تؤثر على قدرة الشركة في تحقيق أهدافها (Abdelouahed, 2017, p. 75).

من خلال ما سبق نستنتج أن ادارة المخاطر هي مجموع الاجراءات والتدابير اللازمة التي ينبغي على المؤسسة اتخاذها لتجنب وقوع المخاطر المحتملة والتي قد تؤثر عليها سلبا.

1-3- أنواع المخاطر:

تتعرض المؤسسات إلى عدة مخاطر تهددها وتعرفلها على تحقيق أهدافها المسطرة، ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1-3-1- مخاطر الائتمان:

هناك العديد من الشركات تقوم ببيع البضاعة لعملائها بنظام الأجل من خلال أنها تمنح عملائها فترة من الزمن لسداد ثمن مشترياتهم من الشركة، وبالتالي ينتج عنها ذمم مدينة في ميزانية الشركة وهي عبارة عن مبيعات آجلة لم يتم تحصيلها، وقيام الشركة بمنح عملائها فترة من الزمن لسداد ثمن المبيعات يعتبر عملية ائتمانية لأنه الاصل ان يتم التبادل مقابل نقد، وبالتالي مخاطر الائتمان هي المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة العملاء على سداد قيمة البضاعة، وقد يكون عدم القدرة على السداد متعلق بأحوال العميل وأوضاع الصناعة أو بالظروف الاقتصادية العامة، ولذلك لابد للشركة أن تقوم بإجراء تقييم وتحليل ائتمانية للعملاء قبل منحهم الائتمان ومعرفة قدرتهم على السداد من عدمه (لعروسي قرين، 2021، ص62).

1-3-2- مخاطر السيولة:

تنشأ مخاطر السيولة الخاصة بالأصول عندما يتعذر تداول أصل مالي أو يجب تداوله في السوق بسرعة واسعة للغاية، وتنشأ مخاطر السيولة الخاصة بالشركة عندما لا تتمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها بالسداد ولا يمكنها اقتراض المزيد من الأموال من مصادر خارجية (Rupak , p. 285) ، فمخاطر السيولة مرتبطة باحتمال أن تواجه المؤسسة مصاعب في توفير الأموال المقابلة للالتزامات المستحقة، وتظهر هذه المخاطر عندما لا تستطيع المؤسسة تلبية الالتزامات الخاصة بمدفوعاتها في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، أي تتمثل في عجز المؤسسة عن تدبير الأموال اللازمة بتكلفة عادية (عيساوي، مرغاد، 2014، ص153).

1-3-3- مخاطر أسعار الفائدة:

مخاطر أسعار الفائدة هي احتمال حدوث تأثير سلبي على الربحية أو قيمة الأصول نتيجة لتغيرات أسعار الفائدة، تؤثر مخاطر أسعار الفائدة على العديد من المؤسسات سواء المقترضين أو المستثمرين، وتؤثر بشكل خاص على الصناعات والقطاعات كثيفة رأس المال، تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من عدة مصادر بما في ذلك (Horcher, 2005, p. 24):

- التغيرات في مستوى أسعار الفائدة (مخاطر أسعار الفائدة المطلقة).

- التغيرات في شكل منحى العائد (مخاطر أسعار الفائدة المطلقة).

- عدم التطابق بين التعرض واستراتيجيات ادارة المخاطر المتبعة (المخاطر الأساسية).

وبالنسبة للمؤسسات لا يمكنها التوقع الدقيق للتغيرات في معدل الفائدة سواء ان اعتمدت على المعدل الثابت أو المتغير فإذا أقدمت على الاستدانة بمعدل متغير فهي بذلك معرضة للخطر عند ارتفاع المعدل، حيث ترتفع تكاليف الاستدانة الأمر الذي يتسبب في انخفاض الأرباح أو تحقيق الخسائر، وإن هي أقدمت على الاستدانة بمعدل ثابت فقد تفقد بذلك فرص الاستفادة من أي انخفاض في معدل الفائدة (بوهالي، 2018، ص416).

1-3-4- مخاطر تقلبات أسعار الصرف:

الشركة عندما يكون لديها تعاملات بيع وشراء في عدة دول فإنها قد تواجه مخاطر تتعلق بسعر الصرف وخصوصا اذا كانت التعاملات بالأجل والسداد سوف يتم في فترات مستقبلية، وبالتالي احتمال تعرضها لمخاطر التقلب في أسعار الصرف، وتنشأ مخاطر سعر الصرف في حالة أنه الشركة سوف تقوم بالسداد بالعملة الاجنبية في المستقبل، فإذا ارتفع سعر الصرف بالعمل الأجنبية مقابل سعر صرف العملة المحلية، حينها الشركة ستكون بحاجة لمبلغ أكبر من العملة المحلية للحصول على نفس كمية العملة الاجنبية المطلوبة (لعروسي قرين، 2021، ص 63).

1-3-5- المخاطر التشغيلية:

تنشأ المخاطر التشغيلية من الخطأ البشري والاحتيايل والعمليات والاجراءات والتكنولوجيا والأنظمة، المخاطر التشغيلية هي واحدة من أهم المخاطر التي تواجه المنظمة بسبب تنوع فرصها وحدوث خسائر كبيرة (Horcher, 2005, p42).

4 - استراتيجيات إدارة المخاطر: يمكن ايجاز استراتيجيات أو طرق مواجهة المخاطر فيما يلي (بوهالي، 2018، ص 423):

4-1- استراتيجية تجنب المخاطر: تعني هذه الطريقة منع حدوث الخسارة بعدم التعرض لها، أي أنه لا يتم مطلقا اكتساب أي حالة تعرض للخسارة، أو يتم استبعاد التعرض للخسارة الموجودة ويتم ذلك عن طريق عدم الخوض في الأنشطة التي من الممكن أن تعرض المؤسسة للمخاطر.

4-2- استراتيجية التحوط: تتمثل هذه الاستراتيجية في سعي المؤسسة للالتفاف أو التحوط على المخاطر المعنية مع امكانية أن تكون عرضة لمخاطر أخرى إن أمكن لكن أقل حدة، أو تتمكن من التحكم فيها بشكل أفضل هذا النوع من الاستراتيجيات يطبق عادة عندما تواجه المؤسسة مخاطر عالية، لكنها غير قادرة على تحديدها بدقة وقياس أثارها المحتملة، فالمؤسسة لا ترغب في أخذ جبهة أمام مخاطر محددة، لكن ترغب في حصرها من خلال التحوط على المخاطر الأكثر ملائمة وترك المجال لمخاطر جديدة أقل حساسية بالنسبة لها.

4-3- استراتيجية القبول: هذه الاستراتيجية تتمثل في قبول المخاطر كما هي أو كما تم تحديدها فالمؤسسة تتبنى هذا الخيار الاستراتيجي مع العلم بأنها لن ترصد أي موارد لتغطية المخاطر دون أي نقاش.

4-4-5- استراتيجية الحد من المخاطر: أي اتخاذ اجراءات الأمن والسلامة والوقاية الممكنة للتعامل مع مختلف المواقف التي تفضي للخطورة، والتي في حالة الالتزام بها يكون تأثير المخاطر غير مؤكد أو غير مؤثر بشكل كبير وبالتالي تفادي الخسائر الممكنة.

4-4-6- استراتيجية القبول مع التخفيض: تعد هذه الاستراتيجية أو الخيار الاستراتيجي مسار (منهج تكميلى) من استراتيجية القبول واستراتيجية الحد من المخاطر، وتتمثل في وضع أدوات جزئية (فرعية) للحد من المخاطر التي تم تحديدها، لكن دون القضاء عليها نهائيا.

2- تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الاقتصادية:

2-1- مفهوم الأداء (Performance-concept):

يعتبر الأداء النتيجة المثلى التي يتم الحصول عليها من خلال الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد المستخدمة، فهو معيار تقييم استراتيجية الشركة لأنه يأخذ بعين الاعتبار موارد المؤسسة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لها (Hamhami & Smahi, 2012, p. 21)، والسعي لتحقيق الأهداف التنظيمية مهما كانت طبيعة وتنوع هذه الأهداف (Abdelli, 2018, p. 635)، ما يلاحظ أن كلا من التعريفين ركزا على الكفاءة والتي تعني الاستخدام الأمثل للموارد والفعالية التي تمثل الأهداف أو المخرجات التي تسعى المنظمة لتحقيقها، بحيث أن أداء المؤسسة يتركز على نتائج ملحوظة وقابلة للقياس، كما أنه يبرز العناصر التي تبدو ضرورية للنشاط من خلال مؤشرات محددة (Amokrane & Bekour, p. 40).

ومنه نستنتج أن الأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، وفقا لأسس ومعايير تضعها المؤسسة.

2-2- الأداء المالي:

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الاهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم (مجد الغوات، 2015، ص38)، ويعرف أيضا بأنه مدى قدرة المؤسسات على الاستغلال الأمثل لموارها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل خلق الثروة (موصو، 2019، ص123).

ومنه نستنتج أن الأداء المالي يتمثل في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها من التزامات.

2-3- تقييم الأداء المالي:

تعددت المقاربات المقدمة لتقييم الأداء وذلك لتعدد وجهات النظر الى الأداء في حد ذاته، فهناك من يعرف عملية تقييم الأداء المالي بأنها:

العملية التي تقوم فيها المؤسسة بمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المستهدف وتحديد نواحي القوة والضعف في الأداء، مع تحديد أسباب ذلك للتأكد من مدى مساهمة الأداء في ضمان بقاء الاستمرار في المؤسسة (سحنون، 2021، ص638)، تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة (دادن، 2006، ص41).

من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن تقييم الأداء المالي يتمثل أساسا في مقارنة النتائج والأهداف المخططة والمرغوبة بتلك المحققة فعلا، وذلك باستخدام جملة من المعايير والمؤشرات والأدوات المحددة مسبقا، وبيان الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها للوصول الى تحقيق الأهداف المرسومة بكفاءة وفعالية من أجل تحسين تطوير الأداء مستقبلا.

2-4- أهمية تقييم الأداء المالي:

تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي في (ديدوش، حريري، 2020، ص196):

- يهدف الى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات مما لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.
- متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثمارها وفقا للأهداف العامة للشركة.
- المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

2-5- مؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية:

تقوم المؤسسات الاقتصادية باستخدام العديد من المعايير لتقييم أدائها المالي من أجل التعرف على الوضعية المالية لها، ومن بين هذه المؤشرات نجد:

2-5-1- مؤشرات التوازن المالي: نقول عن المؤسسة انها متوازنة ماليا إذا كانت أصولها أكبر من خصومها أي أن أصولها الثابتة تغطي بالكامل اموالها الدائمة وديونها قصيرة الأجل مغطاة بالكامل عن طريق أصولها المتداولة.

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة، من أهمها رأس المال العامل الصافي الاجمالي واحتياجات رأس المال العامل والخزينة (بن المر، بوساق، 2021، ص64).

أ - رأس المال العامل: يعرف بأنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة) المخصص لتمويل الأصول المتداولة (استخدامات الاستغلال)، ويعرف كذلك على أنه الفائض الاجمالي المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات المستقرة) باستخدام الموارد المالية الدائمة.

رأس المال العامل $FR =$ الموارد الدائمة (RD) - الاستخدامات المستقرة (Es) .

ب - احتياجات رأس المال العامل BFR : وهو مؤشر آخر مكمل لرأس المال العامل، وينتج عن دورة الاستغلال تدفقات نقدية داخلية وخارجية، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية (كلاش، بهلول، 2021، ص442):

احتياجات رأس المال العامل الاجمالي = احتياجات الدورة - موارد الدورة

احتياجات رأس المال العامل الاجمالي = (الأصول المتداولة - قيم جاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية).

ج- الخزينة: هي الأموال الموضوعة تحت تصرف المؤسسة لدورة معينة، أو هي صافي القيم الجاهزة والتي تستطيع المؤسسة التصرف فيها، ويعبر عنها بالعلاقة التالية (كلاش، بملول، 2021، ص 442):

الخبزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال

2-5-2 مؤشرات النسب المالية: تعتبر النسب المالية من أهم أساليب التحليل المالي، حيث يتمثل غرضها الأساسي في امداد المستفيدين من التقارير والقوائم المالية أو من يمثلهم من المحللين بمجموعة من المؤشرات التي تساعدهم على اتخاذ قراراتهم المستقبلية (خصاونة، 2011، ص 42) من بين النسب المالية نجد:

أ - نسب السيولة: تعني النسبة التي تستخدم قياس الملاءة المالية في الأجل القصير للمنظمة، والسيولة تعني قدرة المنظمة على تحويل موجوداتها الى نقدية وبالسعة الممكنة وذلك لمواجهة الديون قصيرة الأجل، وكلما ارتفعت نسبة السيولة لدى المنظمة يجنبها من حالات الضيق المالي في الحالات الطارئة ويعطي المنظمة خبرة في قياس السيولة (جمال هداش، 2018، ص 98)، ومن بين نسب السيولة نذكر ما يلي:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة.

نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة ÷ الخصوم المتداولة (Lace & Sundukova, 2010, p. 115)

ب - نسب النشاط: تقيس مدى كفاءة أداء الشركة للمهام اليومية مثل جمع المستحقات وإدارة المخزون (Kotane & Kuzmina , 2012, p. 219) و لنسب النشاط مجموعة من المؤشرات نذكر منها ما يلي (عامر، ميهوب، 2020، ص586):

معدل دوران الأصول: تقيس هذه النسبة مدى استغلال جميع الموجودات بأنواعها في توليد الايرادات، ويحسب هذا المعدل

كالتالي: معدل دوران الأصول = صافي الايرادات ÷ مجموع الأصول.

معدل دوران الذمم المدينة: يقيس هذا المعدل مقدرة المؤسسة على تحصيل ذممها، كما أنه يقيس مدى فعالية سياسة

الائتمان والتحصيل، ويحسب بالعلاقة التالية: معدل دوران الذمم المدينة = الايرادات ÷ رصيد المدينين.

معدل دوران الذمم الدائنة: تنشأ الذمم الدائنة في المؤسسات بسبب لجوء إدارتها إلى عملية الشراء بالأجل شأها في ذلك

شأن الذمم المدينة التي تنشأ بسبب لجوء الإدارة إلى سياسة البيع بالأجل، حيث يعتبر الارتفاع في معدل دوران الذمم

الدائنة علامة من علامات قدرة الإدارة في تسديد ما عليها من الالتزامات المستحقة والناجحة عن عمليات الشراء بالأجل،

أما الانخفاض في المعدل فيعبر عن نقص في السيولة وربما يشير إلى ابتعاد المؤسسة عن سياسة الشراء بالأجل، يتم حساب معدل دوران الذمم الدائنة بالعلاقة التالية: معدل دوران الذمم الدائنة = المشتريات + رصيد الدائنين.

ج - نسب التمويل: تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة في تمويلها العام، من أهم هذه النسب نجد (كلاش، بملول، 2021، ص 443):

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة

2-5-3- المردودية: تعبر هذه المؤشرات عن العلاقة التي تربط بين النتائج المحققة من طرف المؤسسة والوسائل المستخدمة في ذلك، من بينها (خفري، بورنيسة، ص 62):

نسبة العائد على حقوق الملكية (المردودية المالية): تسمح هذه النسبة بمساعدة الملاك على اتخاذ قرارات الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائدا مناسباً، تحسب كما يلي: نسبة العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة.

نسبة هامش الربح الصافي (المردودية التجارية): تسمح هذه النسبة بمعرفة ما تحققهم مبيعات المؤسسة من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصاريف الأخرى، ويعبر عنها بالعلاقة التالية: نسبة هامش الربح الصافي = النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال الصافي.

3- تأثير إدارة المخاطر على الأداء المالي:

يوجد جدل قائم حول هذا الموضوع فهناك من يجد أنه لا يوجد أثر بين إدارة المخاطر والأداء المالي، في حين يرى البعض الآخر أنه يوجد أثر إيجابي بينهما، وهناك من يرى أن لإدارة المخاطر والأداء المالي نتائج متباينة.

- يرى كل من (Pagach, warr (2010) أنه لا يوجد أثر لإدارة المخاطر على الأداء المالي حيث قاموا بدراسة حول آثار إدارة المخاطر على أداء الشركات بناء على تحليل الخصائص المالية والأصول والسوق، وقد استخدموا عينة من 106 شركة أمريكية استأجرت مدير مخاطر لمرافقتها في ممارسة إدارة المخاطر، ووفقاً لهم لا تقوم الشركات بالإبلاغ علناً عن تبنيها لممارسات إدارة المخاطر ولا تقدم تفاصيل عن برنامج خاصة بها، الأمر الذي دفعهم إلى التركيز على الإعلان عن تعيين وكلاء إدارة المخاطر أو "مديري المخاطر" داخل الشركات، وهم يعتقدون أن تعيين مدير مخاطر يجب أن يتزامن مع قرار تبني ممارسات التحوط، لم تسمح نتائج هذه العينة لهم بتأكيد الفرضية القائلة بأن إدارة المخاطر تخلق قيمة ووجدوا أن بعض الشركات التي تبني إدارة المخاطر تشهد انخفاضاً في تقلب الأرباح، بشكل عام هناك تأثيراً ضئيلاً من اعتماد إدارة المخاطر على مجموعة واسعة من متغيرات الشركة.

- أما من وجهة نظر كل من (Gardenal, Cavezzali, Bertinetti (2013) فقد اعتبروا أن تبني إدارة المخاطر له تأثير على قيمة الشركة وعلى محددات اختيار إدارة المخاطر، عمل المؤلفون على عينة مكونة من 200 شركة أوروبية خلال الفترة 2002 إلى غاية 2011 تنتمي إلى كل من القطاع المالي وغير المالي من خلال السعي

لتحقيق هدف مزدوج، حاولوا أولاً فهم ما إذا كان تنفيذ إدارة المخاطر يؤثر على قيمة الشركة هذا من جهة، ومن جهة ثانية سعوا لمعرفة محددات تبني ممارسات التحوط باستعمال انحدار لوحة التأثيرات الثابتة للهدف الأول، والتحليل اللوجستي للتأثيرات الثابتة للهدف الثاني، ووجدوا أن إدارة المخاطر أثرت بشكل إيجابي على قيمة الشركات الأوروبية وهذا خلال الفترة الممتدة من 2002 حتى سنة 2011.

- أوضح الباحثان (Ouattara, Assiénin (2016) من خلال دراستهم أنه هناك نتائج متباينة بين إدارة المخاطر والأداء المالي، حيث هدفت الدراسة التي أجروها إلى تحليل تأثير إدارة المخاطر التشغيلية على أداء الشركات غير المالية في كوت ديفوار على عينة من 70 شركة غير مالية، المعلومات التي تم جمعها حول إدارة المخاطر لهذه الشركات من استبيان ومكمل بيانات من بنك البيانات المالية الإيفواري، تم قياس الأداء المالي بواسطة ROE و EBE (إجمالي فائض التشغيل)، التحليلات التي أجريت على البيانات تم جمعها بواسطة انحدار النموذج الخطي. وتم التوصل إلى النتائج التالية: ثقافة المخاطر والاستهلاك والاطفاء والمخصصات لها تأثير إيجابي على العائد على حقوق الملكية والأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والاطفاء، بينما الاحتياطات والحماية التعاقدية لها تأثير سلبي عليها.

4- دراسة أثر ادارة المخاطر على الأداء المالي لمؤسسة ميناء تنس بولاية شلف:

4-1- التعريف بالمؤسسة:

هي مؤسسة اقتصادية عمومية ذات طابع تجاري تابعة لوزارة النقل، وقد بلغ رأس مالها في جويلية سنة 2014 حوالي 50.000.000.000 دج، وقد استعمل الميناء لتصدير المنتجات الفلاحية والمنجمية وكذا استيراد مواد البناء والمنتجات المصنعة كما استخدم أيضا في الشؤون العسكرية مع ممارسة نشاط الصيد البحري، يقع ميناء تنس على بعد 220 كلم غرب العاصمة و170 كلم شرق مستغانم و50 كلم شمال الشلف، وأصبح له دور رئيسي في تقديم الخدمات مقابل الحصول على أرباح، فهو يعد بذلك مؤسسة خدماتية بحكم نشاطه الخدماتي الذي يغلب عليه، هدفه ترقية وتطوير التبادلات التجارية وتسيير الصادرات، من مهامه تموين حركة السفن داخل الميناء والقيام بالدراسات والابحاث التي تستهدف التطور المنسجم للخدمات، ويهدف الى محاولة التسيير العقلاني لطاقاته المالية والبشرية وتخفيف التكاليف ورفع المردودية.

يواجه ميناء تنس العديد من المخاطر نجد منها المخاطر المرتبطة بالموارد البشرية كوجود موظفين غير مدربين حيث تعمل المؤسسة على إنشاء آلية لتبادل المعرفة وتدريب العمال من خلال دورات تكوينية، وكذلك المخاطر التشغيلية وكيفية تقسيم الدور الوظيفي للعمال والتنسيق بينهم، اضافة الى هذه المخاطر نجد المخاطر المالية والتي يتم ادارتها والسيطرة عليها من طرف مديرية المالية والمحاسبة.

4-2- تقييم الأداء المالي لمؤسسة ميناء تنس:

4-2-1- تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

الجدول(01): يمثل رأس المال العامل لمؤسسة ميناء تنس خلال الفترة 2018-2020

| البيان | 2018 (المبلغ DA) | 2019 (المبلغ DA) | 2020 (المبلغ DA) |
|------------------|------------------|------------------|------------------|
| الأموال الدائمة | 3.110.283.097,46 | 3.027.517.996,89 | 2.715.376.473,75 |
| الأصول الثابتة | 2.910.913.424,23 | 2.981.848.303,29 | 2.478.935.016,01 |
| راس المال العامل | 199.369.673,23 | 45.669.693,6 | 236.441.457,74 |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانية المقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل موجب وكاف خلال الفترة (2018-2020)، وهذا يعني أن الأموال الدائمة كافية لتغطية الأصول الثابتة ويبقى فائض تمويل به الأصول المتداولة، وبذلك يمكن القول أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة، كما تمكنت من تمويل احتياجاتها المالية طويلة الاجل وحققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية النقدية، إلا أن هذا الأخير غير كافي للحكم على التوازن المالي للمؤسسة.

الجدول (02): يمثل احتياجات راس المال العامل لمؤسسة ميناء تنس خلال الفترة 2018-2020

| البيان | 2018 (المبلغ DA) | 2019 (المبلغ DA) | 2020 (المبلغ DA) |
|---------------------------|------------------|------------------|------------------|
| احتياجات الدورة | 227.181.072,9 | 194.645.298,2 | 177.968.970,6 |
| موارد الدورة | 389.125.184,6 | 274.723.679 | 267.510.416,3 |
| احتياجات رأس المال العامل | -1.611.944.111,7 | -80.078.380,8 | -89.541.445,7 |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانية المقدمة من طرف المؤسسة.

يعتبر احتياج رأس المال العامل مؤشر يعكس مقابلة احتياجات المؤسسة خلال الدورة لتمويل مخزوناتا والقيم المدينة بخصومها الجارية (ديون قصيرة الأجل)، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن احتياجات راس المال العامل للفترة 2018-2020 سالب، مما يدل على أن موارد الدورة أكبر من احتياجاتها وهذا يشير الى ان المؤسسة تعتمد على الديون قصيرة الاجل وعلى السلفات المصرفية بشكل كبير، وكذلك سوء تسييرها لمخزوناتا وزبائنها ومن ثم عدم تمكنها من سداد التزاماتها قصيرة الاجل وأيضا يدل على عدم كفاية رأس المال العامل لسد هذا الاحتياج.

تأثير إدارة المخاطر على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "دراسة تطبيقية لمؤسسة ميناء تنس بولاية شلف
خلال الفترة (2018-2020)"

الجدول(03): يمثل قيمة الخزينة لمؤسسة ميناء تنس للفترة 2018-2020

| البيان | 2018 (المبلغ DA) | 2019 (المبلغ DA) | 2020 (المبلغ DA) |
|---------------------------|-------------------------|----------------------|-----------------------|
| رأس المال العامل | 199.369.673,23 | 45.669.693,6 | 236.441.457,74 |
| احتياجات رأس المال العامل | -1.611.944.111,7 | -80.078.380,8 | -89.541.445,7 |
| الخبزينة | 1.811.313.784,93 | 125.748.074,4 | 325.982.903,44 |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانية المقدمة من طرف المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أن خزينة مؤسسة ميناء تنس كانت موجبة خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل، على العموم فإن المؤسسة حققت هامش أمان وهي متوازنة ماليا خلال هذه فترة الدراسة كونها قادرة على تغطية احتياجاتها المالية بواسطة رأس المال العامل.

4-2-2- تقييم الاداء المالي عن طريق النسب المالية:

الجدول (04): يوضح تطور نسبة السيولة العامة لمؤسسة ميناء تنس للفترة 2018-2020

| السنوات | 2018 | 2019 | 2020 |
|--------------------|----------------|----------------|----------------|
| أصول متداولة | 591.580.082,96 | 326.127.548,26 | 511.353.959,80 |
| خصوم متداولة | 392.210.411,73 | 280.457.854,66 | 274.912.502,06 |
| نسب السيولة العامة | 1,50 | 1,16 | 1,86 |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانية المقدمة من طرف المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة السيولة العامة خلال سنوات الدراسة أكبر من الواحد، وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على سداد ديونها قصيرة الأجل عن طريق الأصول المتداولة، وأنها لا تعاني من مشاكل سداد التزاماتها في الأجل القصير.

4-2-3- تقييم الاداء المالي باستخدام نسب النشاط:

الجدول (05): يوضح معدل دوران الأصول لمؤسسة ميناء تنس للفترة 2018-2020

| السنوات | 2018 | 2019 | 2020 |
|---------------|----------------|----------------|----------------|
| صافي المبيعات | 592.451.039,57 | 448.709.996,34 | 322.927.165,42 |

سكندري فاطمة زهراء، علي بن يحي عبد القادر

| | | | |
|------------------|------------------|------------------|-------------------|
| 2.990.288.975,81 | 3.307.975.851,55 | 3.502.493.507,19 | اجمالي الاصول |
| 0,10 | 0,13 | 0,16 | معدل دوران الأصول |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانية المقدمة من طرف المؤسسة.

يعكس معدل دوران الاصول عدد الدورات التي دارها دينار واحد مستثمر في أصول المؤسسة خلال سنة واحدة، أو بعبارة أخرى كفاءة الادارة في استخدام الأصول أو الاستثمارات بالمشروع لتحقيق أكبر قدر من المبيعات، ومن خلال الجدول نلاحظ أن هذا المعدل كان في تناقص خلال فترة الدراسة وهذا راجع الى انخفاض في كل من مبيعات المؤسسة وأصولها الاجمالية.

4-2-4- تقييم الأداء المالي من خلال نسبة التمويل الدائم:

الجدول (06): يمثل نسبة التمويل الدائم لمؤسسة ميناء تنس للمدة 2018-2020

| 2020 | 2019 | 2018 | السنوات البيان |
|------------------|------------------|------------------|---------------------|
| 2.715.376.473,75 | 3.027.517.996,89 | 3.110.283.097,46 | الاموال الدائمة |
| 2.478.935.016,01 | 2.981.848.303,29 | 2.910.913.424,23 | الاصول الثابتة |
| 1,09 | 1,01 | 1,06 | نسبة التمويل الدائم |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانية المقدمة من طرف المؤسسة.

تشير نسبة التمويل الدائم إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، من خلال الجدول نلاحظ أن النسبة كانت أكبر من الواحد خلال فترة الدراسة، هذا يعني أن الأموال الدائمة قادرة على تغطية الأصول الثابتة ويبقى فائض ((0,06)، (0,01، 0,09) خلال سنوات الدراسة 2018 و2019 و2020 على التوالي) تستعمله لتغطية بعض الأصول المتداولة.

4-2-5- تقييم الأداء المالي من خلال المردودية:

الجدول (07): يوضح المردودية المالية والتجارية لمؤسسة ميناء تنس للفترة 2018-2020

| % | العلاقة | السنوات | البيان |
|---------------|-------------------|---------|--------------------|
| - 4,98 | - 92.548.110,48 | 2018 | المردودية التجارية |
| | 18.568.075.006,54 | | |
| -19,63 | - 296.153.225,90 | 2019 | المردودية التجارية |
| | 1.508.647.730,24 | | |

تأثير إدارة المخاطر على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "دراسة تطبيقية للمؤسسة ميناء تنس بولاية شلف
خلال الفترة (2018-2020)"

| | | | |
|--------|------------------|------|--------------------|
| -16,42 | - 212.822.147 | 2020 | المردودية التجارية |
| | 1.295.825.583,24 | | |
| -15,62 | -92.548.110,48 | 2018 | |
| | 5.924.510.139,57 | | |
| -66 | -296.153.225,90 | 2019 | |
| | 448.709.996,34 | | |
| -65,90 | - 212.822.147 | 2020 | |
| | 322.927.165,42 | | |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانية المقدمة من طرف المؤسسة.

المردودية المالية تقيس مقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وتوفير الأموال الكافية لضمان استمرار نشاطها، من خلال الجدول نلاحظ أن المردودية المالية للمؤسسة سالبة خلال مدة الدراسة بسبب النتيجة الصافية التي كانت هي أيضا سالبة، وهذا دليل على انخفاض في مستوى كفاءة الأموال وأنها في وضعية مالية سيئة، أما بخصوص المردودية التجارية التي عن طريقها يتم تحديد فعالية السياسة التجارية للمؤسسة بمقارنة النتائج المحققة برقم الأعمال، من خلال الجدول نلاحظ أن هذه النسبة كانت سالبة وهذا بسبب انخفاض مبيعات المؤسسة، وأيضا لتحقيقها نتائج سلبية لعدم قدرتها على التحكم في مختلف التكاليف والأعباء مما يؤدي الى انخفاض عوائدها.

5- تقييم سياسة ميناء تنس في مواجهة المخاطر المالية:

تتبع مؤسسة ميناء تنس عدة استراتيجيات وطرق للتصدي إلى كل خطر من المخاطر التي تواجهها، وتتمثل أهمها فيما يلي:

لاحظنا سابقا أن رأس المال العامل موجب خلال فترة الدراسة (2018-2020) وهذا يعني أن الأصول الثابتة ممولة بالموارد الدائمة والفائض المتبقي يستعمل في تمويل الأصول المتداولة، أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة كما تمكنت من تمويل احتياجاتها المالية طويلة الأجل وحققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية النقدية، ولكن رغم ذلك إلا أنها مهددة بالتعرض للمخاطر المالية الناجمة عن خطر انقطاع التدفقات النقدية وذلك بسبب ضعف السيطرة على رأس المال العامل والفواتير غير الصحيحة والتعديل الضريبي، ولمواجهة هذا الخطر تقوم المؤسسة بوضع ميزانية نقدية مؤقتة ودقيقة ومحاولة ادارة عمليا التدفق النقدي بشكل صحيح، ومنه نستنتج أن غياب فلسفة ادارة المخاطر وبالأخص المخاطر المالية يمكن أن يؤثر وبشكل سلبي على الوضعية المالية للمؤسسة.

يعتبر احتياج رأس المال العامل مؤشر يعكس مقابلة احتياجات المؤسسة خلال الدورة لتمويل مخزوناتهما والقيم المدينة بخصوصها الجارية، حيث لاحظنا أن احتياج رأس المال العامل سالب خلال الفترة (2018-2020) مما يدل على أن موارد الدورة أكبر من احتياجاتها، وهذا قد يعرض المؤسسة للمخاطر التشغيلية الناتجة عن سوء تسييرها لمخزوناتهما وزبائنها، ومن ثم عدم تمكنها من سداد التزاماتها قصيرة الأجل هذا دليل على عدم كفاية رأس المال العامل لسد هذا الاحتياج، مما يفسر وجود خطر نفاذ المخزون لعدم توفر المنتجات في السوق ويؤدي إلى شراء منتجات لا تتوافق مع رغباتها ويرجع هذا إلى الحاجة المعبر عنها بشكل سيء ومخالفة متطلبات أوامر الشراء. حيث تتخذ المؤسسة مجموعة من الإجراءات لمواجهة هذا الخطر، كمطالبة الموردين بالامتثال لمتطلبات ومواصفات أوامر الشراء وكذلك تحسين استراتيجية الشراء التي تتوافق مع متطلبات الخدمات وفق الاحتياجات والاحتفاظ بمخزون الأمان لبعض العناصر، وبالتالي السيطرة على العمليات التشغيلية يؤثر وبشكل إيجابي على نتائج المؤسسة.

نسبة السيولة العامة كانت في تزايد مستمر وكانت أكبر من الواحد خلال فترة الدراسة وهذا يدل على وجود سيولة متاحة لمواجهة الديون قصيرة الأجل، رغم ذلك إلا أن للمؤسسة عملاء معسرين قد يعرضها لمخاطر الائتمان بسبب عدم قدرتها على استرداد الذمم المدينة التجارية سواء بشكل دائم أو مؤقت، بحيث يجب عليها تنفيذ عملية اختيار العملاء الوفيين وتحديد قوائم المشاركة، وكذلك نشر عمليات الاسترداد وإدارة مخاطر ائتمان العملاء، وبالتالي تعامل المؤسسة مع عملاء ذوي عسر مالي يمكن أن يؤثر على الأداء المالي لها.

معدل دوران الأصول يعكس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتحقيق أكبر قدر من المبيعات، لذلك كلما زاد المعدل دل على كفاءة الإدارة في استخدام الأصول، وما لاحظناه على المؤسسة أن هذا المعدل كان في تناقص، وهذا بسبب الخسائر الناتجة عن خطأ الاستثمار لأن سياسة الاستثمار المعمول بها غير مناسبة، أو بسبب خسائر مالية ناتجة عن معاملة مالية أو محاسبية غير مشروعة لوجود فشل إداري، لذلك يجب على المؤسسة تحديد سياسة استثمار تتماشى مع القدرات المالية والتشغيلية للمؤسسة واستراتيجياتها وأولوياتها، وكذلك توجيه ومراقبة التنفيذ الفعال لسياسة الاستثمار والعمل على زيادة المبيعات.

نسبة التمويل الدائم في المؤسسة كانت موجبة وأكبر من الواحد أي أن المؤسسة استطاعت أن تغطي الأصول الثابتة بالكامل عن طريق الأموال الدائمة، رغم هذا إلا أن المؤسسة تعاني من انخفاض في التدفق النقدي لعدم استرداد الديون ولديها قصور هيكلية في الجزء العلوي من الميزانية العمومية، وهذا قد ينعجم عنه تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان، لذلك وجب عليها إدارة عمليات التدفق النقدي دون تأخير وضمنان المراقبة المنتظمة لحسابات الاطراف الثالثة مع مراقبة الأصول الثابتة.

الخاتمة:

المؤسسات الاقتصادية تنشط في بيئة متقلبة تتميز بالغموض وعدم التأكد، هذا بدوره جعل المؤسسة تواجه مخاطر متعددة وكثيرة قد تكون سببا في فشلها وضعف أدائها، ومن خلال دراستنا لأثر إدارة المخاطر على الاداء المالي المؤسسة ميناء تنس بالشلف توصلنا الى جملة من النتائج تتمثل في:

- غياب فلسفة ادارة المخاطر لدى مؤسسة ميناء تنس.
- انخفاض التدفق النقدي للميناء لعد استرداد الديون من شأنه أن يؤثر على الوضعية المالية له، مما يجعل المؤسسة أمام العديد من المخاطر كالمخاطر المالية ومخاطر السيولة اضافة الى مخاطر الائتمان.
- تعرض ميناء تنس لمجموعة متنوعة من المخاطر، أثر على الوضعية المالية له وهو ما لاحظناه خلال فترة الدراسة أن أدائه المالي كان سالباً (احتياجات رأس المال العامل، المردودية المالية والتجارية، النتيجة الصافية)، ومنه يمكن القول أن ادارة المخاطر لها أثر ايجابي في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية.

التوصيات:

- ضرورة تخصيص قسم لإدارة المخاطر في الهيكل التنظيمي للمؤسسة يعمل على وضع لوحة قيادة خاصة بإدارة المخاطر.
- ضرورة تنمية ثقافة ادارة المخاطر لدى العاملين داخل المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها وتحسين المركز المالي لها.
- وضع دراسات مسبقة كإعداد ميزانيات تقديرية للتنبؤ بوضعيتها المالية واتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة في حالة التدهور أو العسر المالي.

المراجع:

- 1.Fodil Belmokhtar & Hayet Benharrat .(2020 ,06 07) .La gestion Sectorielle du risque de soins Cas de » l'hôpital d'Ain Tedles et du chef-lieu « Mostaganem Sectoral management of the care risk Case of» Ain Tedles's hospital and the chief place .«Revue Afak Ilmia.(04)12 .
- 2.Abdellaziz Amokrane & Farida Bekour .(بلا تاريخ) .Les indicateurs de mesure de performance comme moyen d'évaluation de la compétitivité des PME.
- 3.Amal Hamhami & Ahmed Smahi .(2012) .Management de la performance et mesure de la performance globale des entreprises .*Les cahiers du MCAS*.(08)
- 4.Amine Nehari Talet .(2012 ,10) .risk management and electronic risk incorporation within modern organization .*revuel les cahiers POIDEX*.(01)
- 5.Arme Assienin & Abdoulaye Ouattara .(2016 ,01) .L'impact de la gestion des risques operationnels sur la performance des entreprises non financieres.
- 6.carey Mark & René M Stulz .(2005) .*the risk of financial institutions* . cambridge.
- 7.chatterjee Rupak .(بلا تاريخ) . *financial engineering and risk management* .stevens :apress.
- 8.Hamza Salmi & Ahmed Gherab .(2019 ,06) .Gestion de risque de liquidité et de taux d'intérêt par l'approche ALM : Cas de la Banque Nationale d'Algérie BNA .*Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies*.(01)(06) .

9. Inta Kotane & Irina Kuzmina- Merlion .(2012) . Assessment of financial indicators for evaluation of business performance .*European Integration studies*.((06))
10. Karem Horcher .(2005) .*essentials of financial risk management* . Canada: John wiley & son Inc.
11. Mébarka Abdelli .(2018) . L'intégration de la Responsabilité Sociale Afin d'Améliorer la performance de l'entreprise (Approche théorique) .(*Al Bashaer Economic Journal*.(02) (04) .
12. Mohamed Abdelouahed .(2017 ,01) .Contribution de l'audit interne dans la gestion des risques liés aux systèmes d'information dans le cadre de la gouvernance des systèmes d'information - Cas Evolutec International – Algérie .*Journal of Industrial Economics*.(01) 12 .
13. Mohamed BENAICHOUCHE .(2018 ,04) .Technical analysis as a financial risk management tool .*Revue Algérienne de l'économie et finances*.(09)
14. Mohamed Seddik Benyahia .(2018) .Rethinking the Fiscal Risk Management Framework in Algeria .*Les Cahiers du Cread*.(02) (34) .
15. Natalja Lace & Zoja Sundukova .(2010 ,05) .company's standards for financial soundness indicators .*International Scientific Conference* .
16. seddik larkeche .(بلا تاريخ) .l'aoroche organisationnelle ou le passage du risque politique risque stratégique.
17. أسامة عزمي سلام، و موسى شفيري. (2007). ادارة الخطر والتأمين . عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
18. أمال سخنون. (2021). دور أدوات التحليل المالي في قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مؤسسة حضنة حليب". مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، (14) (01).
19. خيضر خنفي، و مريم بورنيسة . (بلا تاريخ). دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية. دراسات اقتصادية(27).
20. سهام عيساوي، و لخضر مرغاد. (2014). استخدام المشتقات المالية في ادارة المخاطر المالية. ابحاث اقتصادية وادارية(05).
21. صالح عبد الرحمن محمد أحمد الشيخ . (2009). ادارة المخاطر واثرها في اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي وفق مقررات بازل "دراسة حالة البنك السوداني الفرنسي". مذكرة ماجستير . جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
22. عبد الغني دادن . (2006). قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية. مجلة الباحث (04).
23. عبد اللطيف عامر، و مسعود ميهوب. (2020). نمو بناء نموذج هيكلي لتقييم الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية "دراسة حالة مؤسسات امريكية". مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، (13) (03).
24. فاطمة بوهالي (2018). ادارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية". مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، (35) (01).
25. محمد حسين جمال هداش. (2018). دور خصائص نظم المعلومات الادارية في تحسين الاداء المالي من خلال ادارة علاقات الربون "دراسة تطبيقية لعدد من المصارف التجارية الخاصة في بغداد". اطروحة دكتوراه في علوم ادارة الاعمال . جامعة النيلين الخرطوم.
26. محمد قاسم خصاونة. (2011). اساسيات الادارة المالية. (ط1، المحرر) عمان: دار الفكر .

تأثير إدارة المخاطر على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "دراسة تطبيقية لمؤسسة ميناء تنس بولاية شلف
خلال الفترة (2018-2020)"

27. مريم كلاش ، و نور الدين بملول. (2021). دور ادارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مجمع صيدال". مجلة الاستراتيجية والتنمية، (11)(03).
28. موسى بن المار، و امين بوساق. (2021). نموذج مقترح لتقييم الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية "عينة من المؤسسات الناشطة بالمنطقة الصناعية بالمسيلة". مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، (04)(01).
29. هجيرة ديدوش ، و عبد الغني حريري. (2020). دراسة العلاقة بين الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية والاداء المالي للشركات دراسة نماذج عربية. مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، (02)(01).
30. زهرة لعروسي قرين. (2021). اهمية ادارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة شركة الغرانيت والحرسانة بالمسيلة. مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، (02)05.